

خلال تقديمه لمشروع قانون 14.51 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 25.06 أمام لجنة القطاعات بمجلس النواب

الأخ أوحلي يبرز أهمية ترميز المنتوجات في تثمينها والرفع من قيمتها

الرباط/ صليحة بجراف



تركيبتها للأخذ بعين الاعتبار المؤسسات المحدثة بقطاعي الفلاحة والصيد البحري لتضم أعضاء يمثلون الإدارة والمؤسسات العمومية والعلمية المعنية علاوة على فدرالية غرف الفلاحة وفدرالية غرف الصيد البحري».

الأخ أوحلي، الذي ذكر بأن البرلمان سبق وأن صادق على القانون رقم 25.06 مع بداية انطلاق مخطط المغرب الأخضر، قال: «إن المادة 17 من القانون الخاصة باللجنة الوطنية للعلامة المميزة للمنشأ والجودة وخاصة من أجل إعادة النظر في

يهدف توسيع مجال القانون رقم 25.06 ليشمل المنتوجات البحرية.

الأخ أوحلي الذي، أبرز أن المغرب يتوفر على مؤهلات كبيرة من المنتوجات الفلاحية قابلة للترميز كالأسمك الطازجة لطنجة والأنشون المملح والأربيان المجد وكويرات السردين المملح وغيرها من المنتجات التي يمكن أن تستفيد من علامة الجودة، أشار أيضا إلى أنه يمكن لأخطبوط ومحار الداخلة وأبراميس بوجدور وسردين الحسيمة أن تحصل على علامة البيان الجغرافي، قائلًا: «إن الترميز من شأنه أن يثمن هذه المنتجات ويرفع من قيمتها».

قال الأخ حمو أوحلي كاتب الدولة المكلف بالتنمية القروية والمياه والغابات، الثلاثاء بالرباط، منذ الشروع في تفعيل القانون عرف النظام المغربي للترميز، الإعتراف ب53 علامة مميزة للمنشأ والجودة منها 43 بيانا جغرافيا و5 تسميات للمنشأ و5 علامات للجودة الفلاحية.

وأضاف كاتب الدولة المكلف بالتنمية القروية والمياه والغابات، خلال تقديم مشروع قانون رقم 14.51 الذي يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 25.06 المتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة للمواد الغذائية والمنتوجات الفلاحية والبحرية، أمام لجنة القطاعات الإنتاجية، أن المشروع

منذ تفعيل القانون عرف النظام المغربي للترميز الإعتراف ب53 علامة مميزة للمنشأ والجودة منها 43 بيانا جغرافيا و5 تسميات للمنشأ و5 علامات للجودة الفلاحية